



فرنسا مصر على معاينة الأسد.. «الكونغرس» يؤجل التصويت.. والعرب يبحثون المبادرة الروسية

الأزمة السورية على مفترق طرق: الخيار العسكري قائم.. حال فشل الدبلوماسية

■ بلقاسم:
عازمون على الرد
ضد استخدام
النظام لـ «الكيماوي»

عواصم - «وكالات»: قالت فرنسا أمس إنها مازالت عازمة على معاينة الرئيس السوري بشار الأسد على ما تقول أنه هجوم بالأسلحة الكيماوية إذا ما فشلت المساعي الدبلوماسية وأن القيام بعمل عسكري مازال وارداً.

وقدمت باريس مسودة قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم الثلاثاء يحدد شروطاً لتدمير أسلحة سوريا الكيماوية ويحذر من «عواقب وخيمة» إذا قاومت ذلك وهو ما أشارت روسيا إلى أنها لن توافق عليه.

وتقول مسودة القرار إن مجلس الأمن يعزّم «في حالة عدم تفيد السلطات السورية ببنود هذا القرار.. تبني مزيد من الإجراءات الضرورية بموجب الفصل السابع» من ميثاق الأمم المتحدة.

ويعلق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بسلطة مجلس الأمن المؤلف من 15 دولة في اتخاذ خطوات تتراوح من العقوبات إلى التدخل العسكري. ويقول دبلوماسيون بالأمم المتحدة إن الإشارة إلى الفصل السابع هي التي جعلت روسيا تتحجم عن مساندة المسودة الفرنسية.

وقالت نجاة فالو بلقاسم المتحدثة باسم الحكومة الفرنسية لراديو أ.إف.إي «فرنسا لا تزال عازمة على معاينة بشار الأسد على استخدام الأسلحة الكيماوية».

وأضافت «الخيار العسكري هو بالطبع موضع بحث إذا ما فشلت الإجراءات الدبلوماسية الراهنة. إنه ليس تهديداً افتراضياً».

وعرضت فرنسا وهي من لشد منتقدي الأسد مشروع القرار بعد يوم من تقديم روسيا اقتراحاً مفاجئاً يقضي بأن تسلم حلفائها سوريا مخزونها من الأسلحة الكيماوية في خطوة قد تجنيها عملاً عسكرياً تقوده الولايات المتحدة.

وابدت فرنسا استعدادها للمساعدة في توجيه مثل هذه الضربة العسكرية لكنها وجدت نفسها في مأزق بعد أن قررت الولايات المتحدة طلب موافقة الكونغرس قبل الرد على الهجوم المزعوم بالأسلحة الكيماوية الذي وقع يوم 21 أغسطس على مشرف دمشق والذي تقول إن قوات الحكومة السورية شنته.

وخشيت فرنسا من أن تكون الخطوة الروسية مجرد حيلة ونفعا ذلك لطرح مشروع القرار بسرعة لتحديد شروطاً صارمة تشمل عواقب إذا لم تتلزم دمشق.

وصف السفير الروسي لدى فرنسا في حديث لراديو فرنسا أن مشروع القرار الفرنسي بأنه «فخ» يفتح الباب أمام تدخل عسكري.

وقال الكسندر أورلوف للراديو «نعقد أن هذا المشروع قدم على عجل... نعقد أن مشروع القرار يوجب أن يضع تصوراً آلياً للسيطرة ويعطي توجيهات للأمانة العامة للأمم المتحدة ورئيس منظمة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية».



بارك أوباما

خامنئي: نأمل أن تكون سياسة واشنطن الجديدة تجاه دمشق جادة



هونغ لي

وأضاف إن موسكو على ثقة من أن الحكومة السورية صادقة في قبول الاقتراح الروسي لكن بلاده مستعدة لبحث اتخاذ إجراء أكثر صرامة بما في ذلك فرض عقوبات إذا لم تف دمشق بما تتلزم به.

وتابع «بالنسبة لنا الأسد مازال قائداً لدولة ذات سيادة انتخابه شعبي. لم تحمه روسيا قط ولا تربطنا به صداقة خاصة».

أما الحليف الآخر لدمشق والدايم لستمر لروسيا الصين فلم تدد أمس حماساً لمسودة القرار الفرنسي قائلة إن أي قرار يجب أن يقوم على توافق في الآراء ويشجع على الحل السلمي. ولم يذكر هونغ لي المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية بشكل واضح ما إذا كانت بكين ستؤيد الاقتراح الفرنسي أم ستعارضه لكنه أبدى بعض التحفظات.

وقال في إفادة صحافية يومية «الصين سائدت قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدور مهم في قضايا السلام والأمن العالميين وهي راغبة في أن تنظر على اتصال بكل الأطراف بشأن الخطوات التالية التي سيقيم بها مجلس الأمن».

وأضاف «نحن نعقد كذلك أن أي إجراء سيتخذه مجلس الأمن يجب أن يقوم على التوافق الذي يتم التوصل إليه بعد مناقشات مع جميع الأطراف ويساعد على تهدئة التوترات الراهنة في سوريا وأن يكون مفيداً لتحقيق السلام والاستقرار في سوريا والمنطقة ودعم التوصل إلى حل سياسي». ومطالبين الصين بأن يجري مفتشو الأمم المتحدة تحقيقاً شاملاً وغير متحيز في سوريا وحذرت من استباق الحكم على النتائج ولكنها طالبت أيضاً بحماسة المسؤول عن الهجوم الكيماوي أي كان الجانب المتورط فيه. واستخدمت روسيا والصين حق النقض «الفيتو» لتعطيل جهود غربية سابقة لفرض عقوبات على الرئيس السوري بشار الأسد. وأكد هونغ مجدداً معارضة الصين لأي عمل عسكري منفرد ضد سوريا وقال إن الاقتراح روسيا الأخير بأن تسلم سوريا أسلحتها الكيماوية خلق «فرصة مهمة» لإيجاد حل سياسي. وقال «نأمل أن تتمكن جميع الأطراف من انتهاز هذه الفرصة وأن تبذل بهمة الجهود لحل القضية السورية عن طريق الأساليب



جانب من اجتماع سابق للمندوبين الدائمين في الجامعة العربية

العربي: الدعوة للاجتماع الطارئ بناء على طلب السعودية والحل العسكري لن ينهي الأزمة

وتابع الرئيس الأمريكي خطابه «ولذلك فقد طلبت من قادة الكونغرس تأجيل التصويت على السماح باستخدام القوة «الضرب سوريا» متابعاً هذا المسار الدبلوماسي». وقال أوباما «سأبحث وزير الخارجية جون كيري ليقتفي بتفكيره الروسي «غداً» الخميس وأنا سوفواصل المناقشات الخاصة مع الرئيس بوتين».

وأضاف «لقد تحدثت بهذا الشأن» مع قادة اثنين من أقرب حلفائنا فرنسا والمملكة المتحدة».

وأكد «أننا سنواصل العمل معاً بالتشاور مع روسيا والصين لطرح مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يلزم «الرئيس» الأسد بالتخلي عن الأسلحة الكيماوية وتدميرها في نهاية المطاف في رقابة دولية».

وتابع «وأنا سوف نطعن أيضاً مفتشي الأمم المتحدة» بشأن استخدام السلاح الكيماوي في سوريا» الوقت «الكافي» لإعلان النتائج التي توصلوا إليها حول ما حدث يوم 21 أغسطس، في الغوطة الشرقية في دمشق.

وأكد في المقابل «الاستمرار في حشد الدعم من الحلفاء من الأمريكتين إلى آسيا إلى الشرق الأوسط الذين يرون الحاجة للعمل» في إشارة إلى العمل العسكري في سوريا.

وخصى إلى القول أنه مع اتخاذ إجراء «صارم» تجاه حظر هذه الأسلحة لن يفكر «المنظمة» مرة أخرى بالسعي للحصول على الغاز السام واستخدامه.

ولفت إلى أنه في حال وقوع أي عمل عسكري محتفل فإنه سيكون «محدوداً» ولن يكون مثل الحرب في العراق أو أفغانستان ولن تكون هناك أي قوات أمريكية على الأرض السورية. وأعرب عن اعتقاده بأنه «إذا فشلنا» في اتخاذ إجراءات تواجه قواتنا مرة أخرى احتمال الحرب الكيماوية في ساحة المعركة كما يمكن أن يكون سهلاً للمنظمات الإرهابية للحصول على هذه الأسلحة واستخدامها لمهاجمة المدنيين».

ولاحظ أوباما أنه «إذا تسرب القنابل السامة خارج حدود سوريا فإنه يمكن لهذه الأسلحة أن تهدد حلفاء» «النساء مثل تركيا والأردن وإسرائيل».



نجاة بلقاسم

ونكر المحققون المستقلون أنهم تلقوا مزارع عن استخدام أسلحة كيماوية «معظمها من جانب القوات الحكومية... واستحال بالإزالة المتاحة حالياً التعرف على العناصر الكيماوية المستخدمة وأنظمة إطلاقها ومن هم الجناة. والتحقيق مستمر».

وقام الفريق المكون من 20 محققاً باجراء 258 مقابلة مع لاجئين ومشرفين وآخرين في المنطقة وفي جنيف بما في ذلك عبر موقع سكايب. وهذا التقرير هو التقرير رقم 11 في عامين. ولم يسمح لهذا الفريق بالدخول إلى سوريا لفرغم الطلبات المتكررة.

ودعا التقرير إلى حل سياسي للحرب الأهلية في سوريا وحث الدول الأخرى على «وقف نقل الأسلحة نظراً لخطر استخدامها الواضح في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي».

«نتيجة تهديد حقيقي من الولايات المتحدة بعمل عسكري فضلاً عن المادثات البناءة التي أجريتها مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين».

وقال «من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان هذا العرض سوف ينجح وإذا ما كان نظام «الرئيس بشار» الأسد سيحتفظ بالتمتاع به».

ورأى أن «هذه المبادرة لديها القدرة على إزالة خطر الأسلحة الكيماوية دون اللجوء إلى القوة الخاصة لأن روسيا «التي أطلقت المبادرة» هي واحدة من أقوى حلفاء الأسد».

وأضاف أن النظام السوري اعترف بحظر الأسلحة الكيماوية».

الأمم المتحدة: النظام ومعارضوه ارتكبا جرائم حرب

جنيف - «وكالات»: قال محققو الأمم المتحدة أمس إن قوات الحكومة السورية قتلت مدنيين وقصفت مستشفيات وارتكبت جرائم حرب أخرى أثناء قيامها بهجمات واسعة النطاق لاستعادة أراضٍ في الشهر القليل الماضية. وذكر المحققون المتخصصون في مجال حقوق الإنسان في أحدث تقرير لهم عن الفترة ما بين 15 مايو و15 يوليو أن قوات المعارضة ومن بينها مقاتلون إسلاميون أجانب ارتكبت جرائم حرب ومنها الإعدام وأخذ رهائن ووصف أحياء مدنية.

وجاء في تقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة التي يرأسها البرازيلي باولو بينيرو «مرتكبو هذه الانتهاكات والجرائم في كلا الجانبين يتحدون القانون الدولي. هم لا يخشون المحاسبة. وأحالتهم للقضاء أمر ضروري».

والسياسية والدبلوماسية».

وتابع هونغ أن الصين رحبت بالتزام سوريا بالمبادرة الروسية. وقال «كان هذا موقفاً مهماً اتخذته».

وقال الرئيس الأمريكي بارك أوباما يوم الثلاثاء إن من السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت المبادرة الروسية ستنجح وتهدد بالإبقاء على القوات المسلحة مستعدة لتوجيه ضربة إذا فشلت الدبلوماسية. وقال أوباما إن الأسد يجب أن يعاقب على ما تقول واشنطن أنه استخدام للغاز السام في هجوم على مناطق تسيطر عليها

وبدا أنه يشير إلى قلق واشنطن من احتمال أن تصل أسلحة أمريكية في نهاية المطاف إلى جماعات إسلامية متشددة مثل جبهة النصرة التي تنشط في شمال سوريا.

وتعليقات صالح التي ادلى بها في مؤتمر صحفي في واشنطن ربما تكون أول إشارة علنية إلى أن معدات عسكرية أمريكية مثل أسلحة أو ذخائر تجد طريقها بالفعل إلى المقاتلين الذين يقاتلون قوات الأسد.

وقال مصدر حكومي أمريكي إن «من غير المرجح» أن تكون أي أسلحة قديمة الولايات المتحدة موجودة على الأرض في أيدي مقاتلي المعارضة السورية في الوقت الحالي رغم أنه لم يتف احتمالات أن تكون مثل هذه المساعدات قيد الإعداد.

وتحدث صالح -الذي مقره تركيا- في مؤتمر صحفي دعي إليه لبحث الكونغرس الأمريكي على تفويض أوباما شن ضربات عسكرية محدودة في سوريا في أعقاب هجوم بالأسلحة الكيماوية على مناطق تحت سيطرة المعارضة خارج دمشق في 21 أغسطس تلقي الولايات المتحدة بالسلطة

■ بكين غير متحمسة
لمسودة القرار
الفرنسي وتطالب
بمحااسبة المسؤول
عن هجوم الغوطة

وعلى صعيد متصل نقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن الزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي قوله أمس إنه يأمل أن يكون التعهد الأمريكي باتباع الدبلوماسية للقضاء على خطر الأسلحة الكيماوية في سوريا «جاداً». وأضاف خلال كلمة ألقاها على الشعب «أتمنى أن يكون التوجه الأمريكي الجديد بشأن سوريا جاداً وليس تلاعباً إعلامياً. طوال أسابيع الآن وهم يهددون بحرب ضد شعب هذه المنطقة من أجل مصلحة الضحايا» «إسرائيل».

عربياً احتضن مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة أمس أعمال الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين برئاسة ليبيا وحضور الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي لمناقشة المبادرة الروسية بشأن الأزمة السورية.

وبحث الاجتماع الطارئ التطورات ومستجدات الأزمة السورية في ضوء المبادرة الروسية التي تتضمن إخضاع الأسلحة الكيماوية في سوريا للاشراف الدولي.

ويأتي الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين بناء على طلب دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

وكان الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي قد أعلن تأييده للمبادرة الروسية مؤكداً أن الجامعة العربية منذ بداية الأزمة تبحث عن حل سياسي. وقال الأمين العربي في كلمة له خلال الاجتماع إن مبادرة روسيا حول وضع الأسلحة الكيماوية في سوريا تحت الرقابة الدولية بشكل تطورياً كبيراً على صعيد الأزمة السورية. ومطالب بضرورة أخذ هذه المبادرة بعين الاعتبار وبضرورة تبني قرارات تشريعية إلى ذلك مع مطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته حول سوريا والسير في تنفيذ بنود المبادرة الروسية. وأوضح العربي أن الدعوة للاجتماع جاءت بناء على طلب الملكة السعودية شيرا التي أقر المجلس الوزاري الأخير كانت فقرته الرابعة تطلب الدعوة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لوضع حد للانتهاكات التي تجري في سوريا.

وتحدث العربي خلال افتتاح أعمال المجلس عن اتصالات ومقالات مكثفة تمت خلال الفترة الماضية لبحث الوضع في سوريا مؤكداً جميع قرارات مجلس الجامعة كانت واضحة ومطالبة مجلس الأمن بإيجاد حل للأزمة في سوريا عبر إعلان وقف لإطلاق النار حتى يتسنى لنا الذهاب للحل السياسي عبر جنيف 2. وشدد العربي على أن الجامعة أكدت إن الحل العسكري لن يقدم حلاً للأزمة السورية من البداية وأن خلاصة المشاورات مع الوزراء العرب والإجانب أكدت ذلك.

وقال إن مبادرة روسيا تمثل تطورا مهماً وعليه لابد من أخذها محمل الجد وإبخالها حيز التنفيذ.



معارضون للنظام 2 حمص